شبكة أراجيح
شبكة إلكترونية إعلامية
Arajih Network
https://arajihnetwork.com

الفرق بين الحكم الذاتي والإدارة الذاتية

إعداد: د.صباح عبدالله الكثيري

تعريف الحكم الذاتي : المفهوم، الأنماط، وأمثلة من التجارب

الحكم الذاتي هو شكل من أشكال الإدارة يتيح لإقليم أو منطقة داخل الدولة أن يتمتع بقدر معين من الاستقلالية في إدارة شؤونه الداخلية، مع بقائه ضمن إطار السيادة الوطنية للدولة. هذا المفهوم يُطبق في العديد من الدول كوسيلة لتحقيق توازن بين وحدة الدولة وخصوصية المناطق المختلفة، وهو أداة فعّالة لتجنب النزاعات وتعزيز التنمية المتوازنة.

أنواع الحكم الذاتي :

أنواع الحكم الذاتي متعددة، منها :

1. السياسي : حيث يتم منح الإقليم صلاحيات واسعة لإدارة شؤونه السياسية، مثل انتخاب قادته المحليين أو صياغة قوانين محلية، مع الحفاظ على ارتباطه بالدولة الأم في قضايا السيادة والدفاع والسياسة الخارجية.
2. الاقتصادي : ويتيح للإقليم التحكم في موارده الاقتصادية، كإدارة عائدات الضرائب أو الثروات الطبيعية، ما يعزز فرص التنمية المحلية دون الحاجة لاعتماد كامل على الحكومة المركزية.
3. الإداري : وهو مستوى أدنى من الاستقلالية يركز على إدارة الخدمات المحلية، كالتعليم والصحة والبنية التحتية، مع التزام الإقليم بتوجيهات الدولة المركزية.

أمثلة دولية :

- كاتالونيا في إسبانيا : تتمتع بصلاحيات سياسية واقتصادية واسعة، حيث تدير شؤونها الاقتصادية وتحتفظ بثقافتها ولغتها الخاصة، لكنها تبقى ضمن إطار الدولة الإسبانية.
- ولاية بافاريا في ألمانيا : نموذج للحكم الذاتي الإداري والاقتصادي، إذ تسيطر على مواردها وتضع خططها التنموية بالتنسيق مع الحكومة الفيدرالية.
- إقليم كردستان العراق : يتمتع بحكم ذاتي سياسي واقتصادي، يدير موارده النفطية ويملك برلمانًا خاصًا، لكنه يتعامل مع بغداد في إطار القضايا السيادية.

إذا طُبّق هذا النموذج في حضرموت، يمكن أن يعزز الاستقرار من خلال تمكين السكان المحليين من إدارة شؤونهم، مع استثمار مواردهم الطبيعية الكبيرة مثل النفط والثروة السمكية. مثل هذا النظام يمنح حضرموت القدرة على صياغة خطط تنموية تراعي خصوصياتها، دون إضعاف وحدة الدولة اليمنية.

كيف يمكن للإقليم تحقيق توازن بين استقلاليته وموقعه داخل الدولة اليمنية؟

لتحقيق توازن بين استقلالية حضرموت وموقعها داخل الدولة اليمنية، يتطلب الأمر مقاربة سياسية واقتصادية ذكية تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الواقع اليمني واحتياجات الإقليم.

أنواع الحكم الذاتي :

الحكم الذاتي مفهوم سياسي معقّد يمثّل في جوهره نوعاً من التوازن بين استقلالية منطقة معينة ضمن دولة وبين سيادة الدولة ككل. منذ ظهور هذا المفهوم، كان الحكم الذاتي بمثابة جسر يربط بين طموحات الشعوب إلى تحقيق استقلالها وإدارتها الذاتية وبين رغبة الدولة المركزية في الحفاظ على وحدة أراضيها وسلامتها. ويعدّ الحكم الذاتي، بمفهومه المعاصر، شكلاً من أشكال الإدارة اللامركزية التي تسعى لضمان حقوق وخصوصية مجموعات ثقافية أو قومية ضمن إطار الدولة.

1. السياسي: حيث يتم منح الإقليم صلاحيات واسعة لإدارة شؤونه السياسية، مثل انتخاب قادته المحليين أو صياغة قوانين محلية، مع الحفاظ على ارتباطه بالدولة الأم في قضايا السيادة والدفاع والسياسة الخارجية.

2. الاقتصادي: ويتيح للإقليم التحكم في موارده الاقتصادية، كإدارة عائدات الضرائب أو الثروات الطبيعية، ما يعزز فرص التنمية المحلية دون الحاجة لاعتماد كامل على الحكومة المركزية.

3. الإداري: وهو مستوى أدنى من الاستقلالية يركز على إدارة الخدمات المحلية، كالتعليم والصحة والبنية التحتية، مع التزام الإقليم بتوجيهات الدولة المركزية.

ما هو الحكم الذاتي؟

يمكن تعريف الحكم الذاتي على أنه نظام سياسي يتيح لمجموعة من الناس، في منطقة محددة من الدولة، فرصة اتخاذ قرارات خاصة بهم تتعلق بجوانب حياتهم الداخلية، كالتعليم، والصحة، والاقتصاد، وذلك ضمن إطار يحافظ على سيادة الدولة. يمكن لهذا النظام أن يكون حلاً فعالاً لحالات التعدد الثقافي والإثني، حيث يمنح المجموعات خصوصية في الإدارة وحماية لثقافتها وهويتها، دون أن يضر بوحدة الكيان السياسي للدولة.

أنماط الحكم الذاتي ودرجاته:

لا يوجد شكل واحد للحكم الذاتي، بل تتعدد أشكاله وتتنوع حسب الظروف السياسية والتاريخية للدول. بعض الدول تمنح حكماً ذاتياً كاملاً أو جزئياً لمناطق معينة، مثل إقليم الباسك في إسبانيا أو كردستان في العراق، بحيث تتمتع هذه المناطق بصلاحيات موسّعة في إدارة شؤونها المحلية. في المقابل، يمكن أن يكون الحكم الذاتي محدوداً في دول أخرى، بحيث تقتصر الصلاحيات الممنوحة على جوانب معينة، مع استمرار سيطرة الدولة المركزية على الجوانب الأخرى.

دوافع الحكم الذاتي بين مطالب الاستقلال ومخاوف

لطالما كان الحكم الذاتي أداة سياسية حساسة بين الدول والمجتمعات المحلية، فهو من جهة يعكس مطالب تلك المجتمعات بالاعتراف بهويتها وحقوقها، ومن جهة أخرى يخدم كآلية فعالة في الحفاظ على تماسك الدولة. فمثلاً، يسعى الحكم الذاتي إلى تحقيق نوع من الاستقلالية لمجموعات عرقية أو ثقافية معينة، ولكن دون أن يتسبب ذلك في انهيار الدولة أو تقسيمها.

على الصعيد العملي، يسعى الحكم الذاتي إلى معالجة الصراعات القائمة بين السلطات المركزية والمجتمعات المحلية عبر إعطاء الأخيرة حق إدارة شؤونها الخاصة. ولكن، تبقى المخاوف قائمة، حيث يمكن أن يتحول هذا النظام إلى دعوة للانفصال إذا لم يُحسن تطبيقه. من هنا، يبقى نجاح الحكم الذاتي مرهوناً بقدرة الدولة والمجتمعات المحلية على التعايش ضمن إطار يحترم التعددية ويعزز الوحدة.

أمثلة عالمية وأبعاد سياسية

تُعد تجارب الحكم الذاتي حول العالم مرآة تعكس اختلاف السياسات الداخلية للدول. ففي إسبانيا، يعتبر إقليم كاتالونيا مثالاً بارزاً، حيث يتمتع بحكم ذاتي واسع النطاق يسمح له بإدارة اقتصاده وقضائه، ومع ذلك تستمر مطالب الاستقلال الكلي في الظهور بين الحين والآخر. هذا المثال يوضح مدى تعقيد العلاقة بين الحكم الذاتي والوحدة الوطنية، فالدولة الإسبانية تواجه تحدياً في الحفاظ على وحدة أراضيها مع تلبية تطلعات إقليم يطالب بمزيد من الاستقلال.

في الشرق الأوسط، يمثل إقليم كردستان في العراق نموذجاً آخر، حيث منحته الحكومة العراقية صلاحيات واسعة بعد سقوط النظام السابق. ولكن، كما هو الحال مع كاتالونيا، تظهر بين الفينة والأخرى مطالب بالاستقلال الكامل، مما يضع بغداد أمام تحديات جمة في تحقيق توازن مستدام.

التحديات التي تواجه الحكم الذاتي:

بالرغم من الفوائد التي يقدمها الحكم الذاتي، إلا أن هناك تحديات حقيقية قد تقف عائقاً أمام نجاحه. أولها هو التوتر القائم بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية حول توزيع الموارد الطبيعية وعائداتها. فعلى سبيل المثال، تُعتبر الثروات النفطية مسألة شائكة في العديد من أقاليم الحكم الذاتي التي تسعى للاحتفاظ بحصة أكبر منها، بينما ترى الدولة المركزية أنها حق سيادي يجب أن يعود بالنفع على الجميع.

ثانياً، تتجلى التحديات في العلاقة المعقدة بين قوانين الحكم الذاتي والقوانين الوطنية، إذ قد تتداخل الصلاحيات مما يخلق نزاعات قانونية وإدارية بين الطرفين. ولعلّ التحدي الأهم يكمن في تحقيق توازن دقيق يضمن تحقيق مطالب الإقليم من جهة، ويمنع زعزعة استقرار الدولة من جهة أخرى.

الحكم الذاتي كألية لتحقيق الاستقرار:

يبقى الحكم الذاتي مفهوماً غنياً ومتعدد الأبعاد يحمل إمكانات هائلة في التوفيق بين حقوق الأقاليم واستقرار الدولة، ولكنه في الوقت نفسه اختبار حقيقي لمرونة الدول في استيعاب التعددية وإدارة الاختلافات. لا يوجد مسار وحيد أو وصفة سحرية لتحقيق الحكم الذاتي المثالي، بل يحتاج الأمر إلى تصميم نظام يتلاءم مع خصوصيات كل دولة، كما يحتاج إلى التزام سياسي صادق من جميع الأطراف.

إن الحكم الذاتي ليس مجرد أداة سياسية، بل هو انعكاس لرؤية الدولة لكيفية تحقيق التعايش والتنوع داخل حدودها.

ما هو مفهوم الإدارة الذاتية في السياسة يشير إلى النظام؟

حكم تتمتع فيه مجموعة معينة من الناس أو منطقة معينة بقدر من الاستقلالية في إدارة شؤونها الداخلية، دون التدخل المباشر من الحكومة المركزية. يُعتبر هذا النوع من الإدارة نوعاً من اللامركزية، حيث يسمح للمنطقة أو المجموعة باتخاذ قرارات مستقلة في مجالات معينة مثل التعليم والصحة والاقتصاد والقضاء، وذلك مع الحفاظ على وحدة الدولة وسلطتها المركزية في قضايا السيادة الخارجية والشؤون الكبرى.

يمكن أن تأخذ الإدارة الذاتية أشكالاً متعددة حسب النظام السياسي للدولة، فقد تكون إدارة محلية موسعة، أو حكم ذاتي في إطار الفيدرالية، مثل النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة أو ألمانيا.

أهداف الإدارة الذاتية السياسية تشمل :

1- احترام الخصوصيات الثقافية أو العرقية: مثلما هو الحال في بعض الدول متعددة القوميات.

2- تخفيف الضغط على السلطة المركزية من خلال توزيع المهام وتفويض السلطات.

3- الاستجابة السريعة للاحتياجات المحلية بما يتناسب مع طبيعة المجتمع المحلي.

4 - تعزيز الديمقراطية المحلية من خلال إشراك السكان في صنع القرار.

في النهاية، تهدف الإدارة الذاتية إلى إيجاد توازن بين السلطة المركزية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي، مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسيادة الكاملة للدولة.

بإيجاز:

الحكم الذاتي يمنح الإقليم سلطة أوسع لاتخاذ قراراته بحرية أكبر، مما يعزز من قدرته على تلبية احتياجات سكانه بشكل مباشر. بخلاف الإدارة الذاتية التي تكون غالبًا مقيدة بإشراف مركزي، يوفر الحكم الذاتي مرونة أكبر للتكيف مع خصوصيات الإقليم. كما يتيح للإقليم إدارة موارده وتنظيم شؤونه دون العودة إلى المركز في كل تفصيل. هذا الاستقلال النسبي يعزز الاستقرار والتنمية في الإقليم بشكل مستدام.

نص القرارات الدولية والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تدعم مبدا اللامركزية او الحكم الذاتي

هناك العديد من القرارات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تدعم مبدأ اللامركزية أو الحكم الذاتي، سواء ضمن إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها أو ضمن سياقات متعلقة بالحكم المحلي. وفيما يلي أهم النصوص مع أرقامها وتواريخها:

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة:

1. قرار الجمعية العامة رقم 1514 (XV - 14) ديسمبر 1960

- العنوان: إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.
- النص الرئيسي: يدعو إلى إنهاء الاستعمار ويؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو مبدأ أساسي لدعم الحكم الذاتي.

2. قرار الجمعية العامة رقم 1541 (XV – 15) ديسمبر 1960

- العنوان: المبادئ التي يجب مراعاتها عند تقرير الشعوب مصيرها.
- النص الرئيسي: يوضح المعايير التي يمكن بموجبها منح الشعوب الحكم الذاتي كخيار من خيارات تقرير المصير.

3. قرار الجمعية العامة رقم 2625 (XXV - 24) أكتوبر 1970

- العنوان : إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول .
- النص الرئيسي : يعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها من خلال إقامة أنظمة حكم تمثل إرادتها بحرية ، بما في ذلك أنظمة الحكم الذاتي .

4. قرار الجمعية العامة رقم 47 / 135 – 18 ديسمبر 1992

- العنوان : إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية .
- النص الرئيسي : يؤكد على ضرورة تمكين الأقليات من إدارة شؤونها الثقافية والتعليمية والدينية ، وهو ما يرتبط بمفهوم الحكم الذاتي .

الميثاق الدولي لحقوق الإنسان

1- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – 16 ديسمبر 1966 (دخل حيز التنفيذ في 23 مارس 1976)

- المادة (1) : "لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها . ولها بمقتضى هذا الحق أن تقرر بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" .

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – 16 ديسمبر 1966 (دخل حيز التنفيذ في 3 يناير 1976)

- المادة (1) : تكرر النص نفسه حول حق الشعوب في تقرير المصير وإدارة مواردها وشؤونها .

اتفاقات ومواثيق دولية

1- ميثاق الأمم المتحدة – 26 يونيو 1945

- المادة (1)، الفقرة (2): "تعزيز العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها".

2- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية – 13 سبتمبر 2007

- المادة (4): "للشعوب الأصلية الحق في الحكم الذاتي أو الحكم المحلي فيما يتعلق بشؤونها الداخلية والمحلية".

3- اتفاقية الإطار بشأن حماية الأقليات القومية (مجلس أوروبا) – 1995

- تتضمن نصوصاً تشجع الدول الأعضاء على دعم الحكم الذاتي الثقافي والإداري للأقليات.

4- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية – 27 يونيو 1989

- تنص على ضرورة احترام الهياكل والمؤسسات الذاتية للشعوب الأصلية، وضمان مشاركتها في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليها.

لتطبيق الحكم الذاتي ل "إقليم حضرموت كامل السيادة على أرضه وثرواته مع احتفاظه بعلاقة مالية مع المركز يجب أن يعتمد على إطار قانوني واضح يتماشى مع مبادئ الحكم الفيدرالي . النص القانوني المنصوص عليه في القرارت الدوليه والمواثيق والاتفاقيات الدوليه التي تدعم مبدا اللامركزية او الحكم الذاتي يجب أن ينظم العلاقة بين الإقليم والدولة المركزية، ويحدد الصلاحيات والمسؤوليات بدقة.

النص القانوني :

المادة (1) : تعريف الإقليم ووضعه القانوني

1 . يُعد إقليم حضرموت وحدة إدارية ذات سيادة جزئية ضمن الدولة، ويتمتع بحكم ذاتي كامل في إدارة شؤونه الداخلية، الاقتصادية، والتنموية، وفقًا لأحكام هذا القانون.

2 . يحتفظ الإقليم بحق إدارة موارده الطبيعية والبشرية بما يحقق مصالح سكانه، مع الالتزام بالمساهمات المالية المتفق عليها مع الدولة المركزية.

المادة (2) : السيادة على الموارد والثروات

1 . يتمتع الإقليم بالسيادة الكاملة على موارده الطبيعية، بما في ذلك النفط، الغاز، المعادن، والموارد البحرية، مع حقه الحصري في استخراجها، استثمارها، وتوزيع عائداتها.

2 . يُخصص الإقليم نسبة من إيراداته السنوية (تحدد بالنقاش) لصندوق مركزي يُستخدم لدعم الاتحاد الوطني والدولة المركزية.

المادة (3) : العلاقة مع الدولة المركزية

1 . يحتفظ الإقليم بعلاقات تعاونية مع الدولة المركزية، تشمل الدفاع الوطني، الشؤون الخارجية، وسياسات النقد الموحدة.

2 . يتمتع الإقليم بحقوق وواجبات متساوية في القرارات السيادية للدولة التي تؤثر على وحدة البلاد وسياستها الخارجية.

المادة (4) : مرحلة الانتقال وآلية التنفيذ

1. يتم تنفيذ الحكم الذاتي لإقليم حضرموت في فترة انتقالية لا تتجاوز (5) سنوات، يتم خلالها تقييم النظام الجديد وآثاره على الإقليم والدولة.

2. بنهاية المرحلة الانتقالية، يُجرى استفتاء شعبي لسكان الإقليم لتحديد رغبتهم في استمرار هذا الوضع أو الانضمام الكامل للاتحاد.

المادة (5) : ضمانات الاستقرار

1. تُلتزم الدولة المركزية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للإقليم، إلا في حال حدوث تهديد مباشر لوحدة الدولة أو الأمن القومي.

2. يمنع تعديل هذا القانون إلا بموافقة أغلبية سكان الإقليم عبر استفتاء شعبي.

المادة (6) : الإطار الدستوري

1. يُضاف هذا القانون كملحق خاص لدستور الدولة، ويُعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني للدولة.

2. يتم تشكيل لجنة دستورية من ممثلين عن الإقليم والدولة المركزية لضمان صياغة مواد تتماشى مع هذا القانون.

ملاحظات حول النص:

- هذا الرؤية تنسجم مع الأنظمة الفيدرالية، حيث تمتلك الأقاليم سلطات واسعة ولكنها تظل مرتبطة بالدولة المركزية.
- إذا كان النموذج كونفدراليًا، يمكن تعديل المادة (3) لجعل العلاقة مع المركز اختيارية ومبنية على اتفاقات تعاونية.
- يجب أن يتم التوافق على هذه المواد عبر حوار وطني شامل لضمان موافقة جميع الأطراف.

إعداد الدكتورة: صباح عبد الله عمر الكثيري

تخصص تطوير العالم الثالث

المصادر والمراجع

حول الفيدرالية :-

1. Federalism and the Making of Nations: Centralization and Decentralization

• Author: Stephen Tierney

• Publisher: Cambridge University Press (2015)

2. Comparative Federalism: Theory and Practice

• Author: Michael Burgess

حول نظم الأقاليم واللامركزية

3. Decentralization and Development: Policy Implementation in Developing Countries

• Author: Philip Mawhood

• Publisher: Oxford University Press (1983)

4. Decentralization and Governance in Development: An East Asian Perspective

• Edited by: Akihiro Iwashita & Tsuneo Akaha

• Publisher: Palgrave Macmillan (2020)

5. Decentralization and Local Democracy in the World: First Global Report by UCLG

• Edited by: United Cities and Local Governments

• Publisher: Edward Elgar Publishing (2008)

حول الحكم الذاتي:-

6. Autonomy and Ethnicity: Negotiating Competing Claims in Multi-Ethnic States

• Author: Yash Ghai

• Publisher: Cambridge University Press (2000)

7. The Dynamics of Decentralization: Canadian Federalism and British Devolution

• Author: Trevor C. Salmon & Michael Keating

• Publisher: Cambridge Scholars Publishing (2001)

حول الإدارة الذاتية:

8. Managing Diversity in Federal Democracies

• Edited by: Luis Moreno & César Colino

• Publisher: McGill-Queen's University Press (2010)

19. Governance and Self-Rule in Developing Societies

• Author: Ronald L. Watts

• Publisher: Oxford University Press (2005)

كتب إضافية متنوعة:

10. Federalism and Decentralization: Perceptions for Political and Institutional Reforms

• Author: Klaus Detterbeck

• Publisher: Nomos Verlagsgesellschaft (2019)

11. Decentralized Governance in Post-Conflict Societies

• Author: Deborah E. Robinson

• Publisher: Springer (2016)

شبكة أراجيح
شبكة إلكترونية إعلامية
Arajih Network
شبكة أراجيح